قيل عليه العطف بالحذف لكثرة واعتبارانه اوفر فلا يتعقب ما ذكر سببا لتقدير الوصف على ذكره قوله مناسب قوله اما
بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المسدري اما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح فيخرج المفالج المراد بالطول ازيد الامتدادين والامتداد
المفروض اولا والعرض انتصافها والعمق ثانيا وبالعمق ايضا طرفيها وفيه نظر لان الاول ترتيبي الطول والعرض يتعذر
ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته تلك جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا مثال على راي المعتزلة والحكماء
فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريف له على طريقهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى الفراغ يشغله لان الممتد في
الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او بالمساوي بالطول ومع بعد الجوهر لان الوصف المذكور
نعم الاجسام التعليمية مخصوص الجنس بل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي لتوقف الامكان التعليمي عندهم بشبه وهذا ظاهر
ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء اصلا واما على مذهب المعتزلة فتنتهيها غير
ظاهر اذ انهم قايلون بالجوهر الفرد ويجوز وكون الجسم عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له الا ان يريد
الى تعدد المحل او يقال الشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ المتمدد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الا بمعنى الذي يظن
بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل مفعولا يظن محذوف فان اي يتلك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم
وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حالان من فاعل يظن اي يظن شيئا بالرائي والسامع وهو اولى
من جعله حالا من الظن اي يظن الظن شيئا بالراي والسمع كما لا يخفى قوله او دى فلا ينفع الاشاحة اي ودى اي
اهلك والاشاحة الحذر من الهلاك ومن الاهمال قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا قصد في علم النحو وبكلامنا هذا
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل قال العارف قال الفاضل المحشي منشاء احتمال النكرات هو المعنى لان رجل لا يصلح
بالطبع على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الدرجتين وذلك المعنى محتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد
وفي خصوصية فرد اخر وانما احتمال المعارف فانما نشاء من الاطلاق وفي هذا الاطلاق ايضا كذلك فالاحتمال الحاصل
والمقرونات بلام الجنس لما بين لام الفرد عند قصد الجنس لما بينا من ان المعنى كما في ضمن الكليات والاعلام الفاضل المحشي حقق
في اثناء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخرانه ذلك والاحضاء في شيء من الاقسام التي ذكرها
الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع معنى كليا وعين اللفظ بازائه كان كل الواضع والموضع له عاما

فان

فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فحينئذ اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع
خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية
باعتبار معنى اعم منها هذا لفظ الارتضاء فالفاضل المحشي ارجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع عاما
اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر اللحاظة او شيء اخر ويكون كذلك ملاحظا كان ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا يصير الحد
مختصا قيل يريد ان كون الوصف مختصا بمانع عن الحمل على المدح او الذم او غيرهما اذ الظاهر ان لا يمانع في امثال
هذه الاعتبارات بل اذا اراد ذلك اذا لم يكن الوصف مختصا انقمع ان المراد بالمعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس
دون الفرد لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل هنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المقيدة
من نقل الاستغراق بل المراد بالفرد المطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي ويؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان
من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد بيانه انه اذا الاستغراق المصطلح لا يناقي الا القصد
الى العدد قلت الاستغراق يتحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى وهو الله يريد ظلم للعالمين والمراد بعدم القصد الى
العدد عدم القصد الى الافراد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد كونها نصا في الاستغراق على
جاز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها بقرينة كالآية وان اريد نفس الجنس لم يجز ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق
بذلك المعنى من بعض ما قيل باعتماد ما روى كلا من الشيخين بان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس عناية الامر ان كلام الكشاف
ناطق بان عموم الارض والجولان وكلام المفتاح ساكت عن ذلك ظهوره فلخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة تاشية من
اعتبار الجنسية وهو تاشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية تاشي في عموم الارض والجولان ظهر
وجه زيادة العموم من الجنس مفهوم واحد وان تعبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف فتامل قوله يجب صحة
وقوع القرء موقعها نقض بالجملة الواقعة خبرا لمبتدا ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها
ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب المعنى الكلام لا بحسب اداء المعنى فتامل قوله فلنا لم يرد انه للاستغراق بل اراد نقول مراده
ان المجموع سلة بتقدير القول اي وان سلكم الامثال وحقير والله يسلمكم قوله كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء
فانه يصدق عليه انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الآية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة كما اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه يناقي ما سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق بان كل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)